على الصعيدين المحلي والعالمي

اقتصاديون: إنشاء محكمة اقتصادية يعزز مكانة الاستثمار في الكويت

الكويت – «كونا»: أكد اقتصاديون كويتيون ان انشاء محكمة اقتصادية في دولة الكويت من شانه تعزيز مكانة الاستثمار في البلاد على الصعيدين المحلي والعالمي وسيضعها في مصاف الدول التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال لديها وتوفير كل السبل لاجتذاب المستثمرين.

وأجمع الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» اليوم على أن انشاء محكمة اقتصادية للنظر في قضايا قانون الشركات التجارية والتأمين خطوة تحتاج اليها دولة الكويت على طريق ترسيخ مكانة دولة الكويت لتكون مركزا ماليا وتجاريا واقليميا.

وقال نائب رئيس مجلس ادارة الاستشارات المالية الدولية والعضو المنتدب في شركة «ايفا» صالح السلمي ان وجود مثل هذه المحكمة سيعزز من التسريع في الاحكام المنظور بها علاوة على تخفيف وتقليص المدد الزمنية للمتقاضين كما انها ستنظر بمصداقية في أي نزاعات تجارية بين القطاعين العام والخاص.

وأضاف السلمي ان تلك المحكمة ستزيد أيضا من كفاءة العملية التجارية «الا ان هذا الأمر سيستغرق وقتا طويلا كما انها ستزيد من التخصصات والتركيز بصورة أشمل علاوة على آليات مرنة لفك التخاصم في وقت أقل ما يقضي على ظاهرة تكدس ملفات النزاعات وتعطيل المصالح».

من جانبه قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان الدول التي تفتقر الى هذه المحكمة أو الى نيابة عامة تتناول القضايا الاقتصادية كانت تشكل ولاسيما عقب الازمة المالية العالمية مثل هذه المحاكم بل وعززتها بقوانين تواكب الاوضاع لاسيما في الازمات المالية.

وأضاف بوخضور ان الكويت ليس لديها محكمة اقتصادية وانما تتعلق بالقضايا الاقتصادية وانما تمتلك قانونا تجاريا يعالج بعض القضايا الاقتصادية وكان لزاما الاسراع بانشاء هذه المحكمة لمنع حدة التجاوزات وما يقع من حالات نصب أو احتيال أو أي نزاعات.

وأوضح ان هذا الطرح كان قد تم اقراره من قبل السلطة التنفيذية منذ فترة وتمت الموافقة عليه الا انه توقف وكان جزء من ذلك التنظيم يعنى بانشاء هيئة سوق المال التي تباشر مهام عملها حاليا بخطوات ملموسة.

وذكر انه مثل هذه الخطوة من شانه اعطاء رسالة للمستثمر بوجود ضمانات كافية «بل وستشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله في الكويت علاوة على ان المحكمة الاقتصادية من متطلبات انعاش الاقتصاد وعلاج مكامن الخلل».

بدوره وصف الخبير العقاري توفيق الجراح هذا الاقتراح بانه «وجيه» لأنه سيخلق مناخا اقتصاديا جيدا لكنه يحتاج الى الخبرات القانونية والاقتصادية اللازمة كما تجب دراسته من كل الجوانب لئلا يكون مكبلا كقوانين أخرى في الدورة الاقتصادية ما زالت تمثل عائقا للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية».

وأعرب الجراح عن الامل في ان يعمل قانون المحكمة لدى تنفيذه فعليا على تحسين البيئة الاقتصادية ومناخ الأعمال في الكويت والتي تتمتع بمميزات فريدة من نوعها وتستطيع حقا أن تكون قبلة اهتمامات المستثمرين لاسيما الكويتيين وجاذبة للاستثمار الأجنبي.

صالح السلمي

حجاج بو خضور

توفيق الجراح

إيران: زيادة واردات الصين من النفط 61 في المئة

بكين – «رويترز»: اظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك في الصين أمس ان واردات الصين من النفط الخام الإيراني ارتفعت 61 في المئة في مارس على أساس سنوي ولكنها انخفضت 22 في المئة مقارنة بالشهر السابق.

واشترت الصين اكبر مستهلك للنفط الإيراني 1.733 مليون طن من الخام الإيراني في مارس وهو ما يعادل 408 آلاف و94 برميلا يوميا مقابل 521 الفا 330 برميلا في فبراير حسب بيانات الجمارك.

وفي مارس من العام الماضي استوردت الصين 253 الفا و300 برميل من النفط يوميا.

عمومية «ورقية» تقر توزيع 10 في المئة نقداً

أعلنت شركة الشعيبة الصناعية «ورقية» في بيان لها امس بان الجمعية العمومية لها انعقدت أمس وأقرت توزيع ارباح نقدية بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «10 فلوس كويتية لكل سهم» وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2012 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

كما قامت العمومية بانتخاب أعضاء مجلس الادارة الجدد للثلاث سنوات القادمة عادل يوسف الصقعبي ووائل يوسف الصقعبي والشركة المركزية لصناعة أعمال التكييف وشركة دار الصفاة للتجارة العامة وشركة الدبوس للمجوهرات.

وعليه سوف يتم تداول سهم الشركة بدون ارباح نقدية اعتبارا من اليوم الثلاثاء الموافق 23-04-2013.

عمومية «تمدين الاستثمارية» تقر توزيع 8 في المئة نقداً

أعلنت شركة التمدين الاستثمارية «تمدين» في بيان لها امس بانه انعقدت أمس وأقرت توزيع ارباح نقدية بنسبة 8 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «8 فلوس كويتية لكل سهم» وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2012 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

كما قامت العمومية بانتخاب اعضاء مجلس الادارة الجدد للثلاث سنوات القادمة وهم نواف احمد المرزوق واحمد دخيل عبدالعزيز العصيمي وطلال يوسف المرزوق وعبدالعزيز عبدالله على الغانم وصلاح عبدالعزيز البحر

وعليه سيتم تداول سهم الشركة بدون ارباح نقدية اعتبارا من اليوم الثلاثاء الموافق 23-04-2013.

«أولى تكافل» تناقش التوصيات الخاصة بالتوزيعات السنوية

أعلنت شركة الاولى للتأمين التكافلي «اولى تكافل» في بيان لها أن الجمعية العمومية العادية سوف تنعقد يوم الاحد الموافق 12-5-2013 في تمام الساعة 10 صباحا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2012..

كما ستقوم العمومية بانتخاب اعضاء مجلس الادارة للثلاث سنوات القادمة.

كما سيتم مناقشة بنود اخرى على جدول الاعمال، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

ضمن عقد شركة نفط الكويت

«مجموعة البابطين» توقع عقداً مع «كي جي إل» لتسليمها 375 سيارة

فازت شركة كي جي إل لتأجير السيارات بعقد تأجير أكثر من 1000 سيارة لشركة نفط الكويت وتم إختيار شركة «عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين، الوكيل الحصري لسيارات نيسان في الكويت» لتوريد 375 سيارة من نوع باترول من إجمالي العقد.

تم إستلام السيارات في مقر شركة كي جي إل لتأجير السيارات بمنطقة الشويخ بحضور كل من روبير بستاني، الرئيس التنفيذي لشركة كي جي إل لتأجير السيارات، محمد شلبي، رئيس العمليات في مجموعة البابطين وعصام سلامة، مدير عام المبيعات في مجوعة البابطين وبلال الخروبي مدير تسويق نيسان.

شعار كي جي إل

قد تم اختيار سيارات نيسان باترول الفخمة نظراً لكونها إحدى سيارات الدفع الرباعي الأكثر رغبة في السوق الكويتي بفضل تصميمها الأنيق وأدائها الفريد وراحتها المطلقة، كما أنها تُعَدّ السيارة الأقوى والأسرع في فئتها حيث تتمتع بنظام كفاءة في استهلاك الوقود وبأحدث التقنيات التي توصّلت إليها التكنولوجيا في عالم السيارات.

كما تخلل التوقيع كلمة لرئيس العمليات في مجموعة البابطين، السيّد محمد شلبي، الذي شدّد على أهمية هذا العقد معتبراً أن كلاً من الشركتين تشكّل حليفاً استراتيجياً للأخرى نظراً للموقع الرائد الذي تحتلانه في الكويت، حيث أن لمجموعة البابطين مكانة ريادية في وكالات السيارات كما أن لشركة كي جي إل موقعاً فعالاً ومهماً في مجال تأجير السيارات.

ارتفاعات قوية مقابل انخفاضات

«الجمان»: ماذا يحدث عند إغلاق الفجوة بين أداء المؤشرين السعري والوزني؟

تساءل تقرير صادر عن «الجمان»، مشيرا إلى ان هناك عدة تفسيرات وتحليلات للتباين الحاد ما بين نمو المؤشر الوزني بالمقارنة مع السعري، حيث ارتفع المؤشر السعري بمعدل 20 في المئة منذ بداية العام 2013 حتى 2013/04/21، وذلك مقابل نمو بمعدل 7 في المئة فقط للمؤشر الوزني، أي بفجوة واسعة تبلغ 13 نقطة مئوية.

ونحاول من خلال هذه الورقة ان نركز على تفسير واحد فقط بشيء من التفصيل، مع عدم إهمال أهمية التفسيرات والتحليلات الأخرى، والتي قد يكون بعضها مساويا أو ربما أكثر أهمية من التفسير محل هذه الورقة، وذلك من وجهة نظر البعض.

ومضى: نجد أن المؤشر الوزني انخفض بمعدل 42 في المئة منذ نشوب الأزمة المالية حتى الآن، أي من 2008/06/30 حتى 2013/04/21، بينما انخفض السعري بدرجة أكبر بلغت 54 في المئة، وذلك رغم ارتفاعه بشكل حاد منذ بداية العام بمعدل 20 في المئة كما أسلفنا.

ولحدوث الفجوة على النحو أعلاه مبرر رئيسي تمثل في أن الشركات الصغيرة كانت أكثر تضررا من الأزمة بالمقارنة مع الشركات الكبيرة، ولذلك عدة أسباب نورد منها على سبيل المثال لا الحصر، وبإيجاز شديد أيضا:

1 – تضرر الشركات الصغيرة نتيجة لظاهرة «تقريخ» الشركات خلال فترة رواج البورصة خلال الأعوام من 2003 حتى 2007.

2 – الضعف الشديد لقواعد وإجراءات الحوكمة في الشركات الصغيرة.

3 – تحول شركات كبيرة إلى متوسطة وصغيرة، وأيضا مفلسة ومتعثرة مما دفع المؤشر السعري لمزيد من التدهور أثناء الأزمة.

4 – خضوع البنوك – وهي شريحة مهمة من الشركات الكبيرة – لرقابة البنك المركزي وإجراءات الحوكمة التي يفرضها أدى إلى عدم تردي أوضاعها وانهيارها خلال الأزمة عدا بنك الخليج كحالة استثنائية، وذلك على خلاف شريحة عريضة من الشركات المدرجة الأخرى، والذي حد من تراجع المؤشر الوزني بالمقارنة مع السعري، علما بأن البنك المركزي لم يقم بواجبه بالرقابة الجدية على شركات الاستثمار – والتي هي تحت إشرافه وصميم مسئوليته – مما أدى إلى انهيار العديد منها.

5 – دعم المحفظة الوطنية المباشر والواضح لأسهم الشركات الكبيرة فقط من خلال شراؤها بشكل مادي ومؤثر أثناء فترة الأزمة كان من شأنه دعم المؤشر الوزني على حساب السعري.

نتيجة إغلاق الفجوة ما بين السعري والوزني:

وبافتراض توقع حدوث التوازن مستقبلا ما بين أداء كل من الشركات الكبيرة – التي يعكس أداءها المؤشر الوزني – مع الشركات الصغيرة – التي يعكس أداءها المؤشر السعري – والذي من شأنه إغلاق الفجوة ما بين أداء المؤشرين، أي أن يتساوى أداء المؤشر السعري مع المؤشر الوزني منذ إندلاع الأزمة حتى الآن، فإن ذلك يتطلب ارتفاعاً في المؤشر السعري بمقدار 1.841 نقطة ليبلغ مستوى 8.961 نقطة بالمقارنة مع مستواه الحالي البالغ 7.120 نقطة، أي أن ذلك يتطلب ارتفاعاً بمعدل 26 في المئة من قراءته الحالية، أو حدوث العكس، وهو مستبعد حالياً، أي انخفاض المؤشر الوزني بشكل ملفت ليتطابق أداؤه مع المؤشر السعري منذ نشوب الأزمة حتى تاريخه.

وواصل: ان إغلاق الفجوة ما بين السعري والوزني مجرد محاولة لبناء توقع أو سيناريو مستقبلي لأداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة القادمة، ولنقل حتى نهاية العام الجاري 2013، والذي تبقى منه ما يزيد عن 8 شهور، أو كحد أقصى نهاية العام المقبل 2014، ولا شك باحتمال توفر عناصر من شأنها مواصلة الزخم الحالي لأداء البورصة، وبالتالي، إغلاق الفجوة المذكورة أو تقليصها بشكل أكبر، وفي المقابل، فإنه من شأن متغيرات معاكسة تثبيت القراءات الحالية للمؤشرين، أو الحركة قرب مستواهما الحالي، أي عدم الاستمرار في تقليص الفجوة، بل وربما تدهور الوضع، وبالتالي، زيادة اتساعها.

ومن العوامل التي قد تساعد في استمرار تقليص الفجوة ما بين المؤشرين السعري والوزني على سبيل المثال لا الحصر:

1 – استمرار الزخم المضاربي الحالي.

2 – استمرار الاهتمام بالأسهم الصغيرة وإهمال الأسهم الكبيرة.

3 – استمرار إنجاز تسويات وانفراجات خاصة ببعض الشركات الصغيرة وتحديداً المتعثرة وشبه المتعثرة منها.

4 – استمرار حالة التفاؤل السائدة تجاه البورصة بشكل عام.

5 – عدم حدوث مؤثرات مفاجئة سلبية، سواء كانت متعلقة بالبورصة بشكل خاص أو بالاقتصاد بشكل عام، وأيضا تطورات سلبية خاصة بالمتغيرات غير الاقتصادية.

6 – عدم استمرار التدخل المادي والمؤثر للمحفظة الوطنية بدعم أسهم الشركات الكبيرة.

ولا شك بان المعطيات التي توقف زخم ردم الهوة ما بين المؤشرين، أو التي تزيد اتساع تلك الهوة هي عكس المعطيات أعلاه، وأيضا على سبيل المثال لا الحصر.

تحليل الفجوة ما بين المؤشر السعري مع المؤشر الوزني

إعداد: مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية

بيان	المؤشر السعري	المؤشر الوزني
المؤشر (نقطة) 2008.06.30	15,456	771
المؤشر (نقطة) 2013.04.21	7,120	447
الفرق (نقطة)	-8,337	-324
التغير (٪)	-54%	-42%
التغير المتحقق (٪)	46%	58%
المؤشرين بعد التسوية *	8,961	447
الفرق المفترض (نقطة)	1,841	0
التغير المفترض (٪)	26%	0%

* حتى يتساوى انخفاض السعري مع الوزني من 2008.06.30 حتى 2013.04.21

مؤشر السعري مع الوزني

ارتفاع عدد السياح الوافدين لإسبانيا إلى 9.4 ملايين

مدريد – «كونا»: كشفت بيانات رسمية نشرت امس ان اسبانيا استقبلت 9.4 ملايين سائح دولي خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي ما يمثل ارتفاعا قدره 2.3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012.

وقال بيان لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ان نحو 3.9 ملايين سائح دولي زاروا البلاد في شهر مارس الماضي لوحده ما يمثل ارتفاعا قدره 7.9 في المئة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وعزا ذلك الى التدفق السياحي الى اسبانيا تزامنا مع عيد الفصح الذي يجتذب مئات الاف السياح سنويا.

واضاف ان بريطانيا تعد المصدر الاساسي للسياح الى اسبانيا بنحو 20 في المئة من مجموع السياح الوافدين خلال شهر مارس الماضي يليهم السياح الالمان بنحو 12 في المئة فالسياح الفرنسيون والوافدون من دول الشمال الاوروبي.

ولفت في هذا السياق الى تراجع عدد السياح الايطاليين للشهر السابع على التوالي.

واوضح البيان ان جزر «الكناري» في المحيط الاطلسي كانت الوجهة الاساسية للسياح خلال الشهر الماضي حيث استقطبت 27 في المئة من سياح شهر مارس الماضي.

واحتلت منطقة «كاتالونيا» شمال شرقي البلاد المرتبة الثانية مستقطبة 25 في المئة منهم تلتها منطقة «الاندلس» الجنوبية فالعاصمة مدريد في المرتبتين الثالثة والرابعة.

يذكر ان السياحة تعد احدى اهم مصادر الدخل القومي الاسباني حيث تمثل ايراداتها نحو 10 في المئة من اجمالي الناتج المحلي للبلاد.

رولز-رويس تحتفل بعشر سنوات من الامتياز

تحتفل رولز-رويس موتور كارز هذا العام بمرور عشر سنوات من الامتياز عالميا. ففي عام 2003 انطلق دار رولز-رويس Home of Rolls-Royce بأعماله رسمياً وقد قدّم السيارة الأولى للعميل الأوّل في الدقيقة الأولى بعد منتصف الليل في الأول من يناير ذلك العام.

بدأ الدار آنذاك إنتاج سيارة فانتوم واحدة باليوم ليرتفع الإنتاج إلى ثلاث سيارات باليوم في أواخر 2003، وكانت توصف تلك السيارة بـ«آخر أعظم المغامرات في تاريخ السيارات». أمّا اليوم ومع مجموعة من المنتجات ضمن عائلتين هما: فانتوم وجوست اللتان تضمّان ستة طرازات، يقوم حرفيّو الشركة من رجال ونساء ببناء 20 سيارة يدوياً في اليوم. وعام 2011، احتفلت رولز-رويس برقم قياسيّ جديد في المبيعات للمرّة الثانية على التوالي وبأفضل نتيجة في تاريخ الشركة التي كانت تبلغ حينها 107 أعوام.

ويلقى كلّ من طرازات هذه العائلة التجارية الفاخرة الجديد، الترحيب الحار والاستحسان العالمي سواء أكان من العملاء أم من الوسائل الإعلامية أم عشاق العلامة التجارية وكانت النتيجة هي فوز السيارات بجوائز عديدة تقديراً للتصميم والفخامة. وقد حصدت الجودة التي لا منازع لها والتي تتّسم بها جميع سيارات رولز-رويس موتور كارز تقدير الإعلام منذ البداية، والدليل الأكبر والأحدث على هذا التقدير ينعكس في الإعجاب العالمي الذي حظت به سيارة الجيل الثاني من فانتوم التي أطلقت عام 2012.

بدأ العمل بقوّة عاملة تتألف من 400 موظّف ليبلغ عدد الموظّفين حالياً في شركة رولز-رويس موتور كارز 1400 شخص يعملون في المصنع والمكتب الرئيسي في جودوود. وتجدر الإشارة إلى أنه عام 2012 وحده، تمّ استحداث أكثر من 100 وظيفة.

وقد استثمرت الشركة بشكل فعّال في المواهب المستقبلية، وذلك مع نموّ مزدهر في التدريب، والتخريج، والبرامج الداخلية. وإنّ أكثر من 80 في المئة من الموظفين يقيمون محلياً «على بعد 15 ميل على الأكثر» كما أنّ قدرة الشركة على الحفاظ على موظفيها هي من الأفضل في مجمل القطاع الصناعي.

وتحقّق الشركة تأثيراً اقتصادياً إيجابياً ملموساً في المنطقة وفي اقتصاد المملكة المتّحدة، مع أكثر من 90 في المئة من السيارات المصدرة. ووصل الاستثمار أيضاً موقع الشركة حيث تمّ توسيع منطقة التصنيع لتلبية نموّ المبيعات المتزايد عالمياً والاستجابة للطلب على طرازي جوست وفانتوم ذات اللمسات الشخصية والمصمّمة حسب الطلب.

وفي هذا الإطار علّق السيّد تورستن مولر-أوتفوش، الرئيس التنفيذي لرولز-رويس موتور كارز، قائلاً: «تسرد رولز-رويس حكاية نجاح باهرة في قطاع صناعة السيارات الفارهة وإنّه لشرف كبير وفخر لي أن أحتفل بعشر سنوات من هذا الامتياز. وكانت نهضة أشهر العلامات التجارية عالمياً في قطاع السيارات وإبداع وتطوير Home of Rolls-Royce رحلة مميّزة وموفقة. وإنني أحيي أفراد فريق رولز-رويس في جودوود وعبر أرجاء العالم على عشقهم وتفانيهم. يمكننا معاً أن نتطلع قدماً إلى الأعوام العشرة المقبلة بكثير من التفاؤل والأمل.»